قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١١١ لسنة ٢٠٠٣

بشأن الموافقة على التعديل الثانى

لاتفاق منحة الهدف الاستراتيجى لتنمية المهارات من أجل المنافسة

الموقع فى القاهرة بتاريخ ٢٠٠٢/٩/٣٠

بين حكومتى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية

الممثلة من خلال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الأولى من المادة ١٥١ من الدستور ؛

قـــرر :

(مادة وحيدة)

ووفق على التعديل الثانى لاتفاق منحة الهدف الاستراتيجى لتنمية المهارات من أجل المنافسة ، الموقع فى القاهرة بتاريخ ٢٠٠٢/٩/٣٠ بين حكومتى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية الممثلة من خلال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٠ صفر سنة ١٤٢٤ هـ

(الموافق ١٢ أبريل سنة ٢٠٠٣م) .

حسنى مبارك

اتفاق منحة

الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية

رقم ٢٦٣-٢٨١

التعديل الثانى

لاتفـــاق منحـــة الهـــدف الاستراتيجـى

بين حكـومة جمهـورية مصـر العربية

وحكـومة الولايـات المتحـدة الأمريكية

بشأن تنمية المهارات من أجل المنافسة

بتاريخ ٢٠٠٢/٩/٣٠

التعديل الثانـى بتـاريخ ٢٠٠٢/٩/٣٠ لاتفـاق منحـة الهـدف الاستراتيجـى المؤرخ ٣٠ سبتـمبر ٢٠٠٠ بين (كل من «الطرفين») حكومـة جمـهورية مصـر العربيـة («ج.م.ع» أو «المتلقى») وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية ممثلة فى الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية («الوكالة») لتنمية المهارات من أجل المنافسة .

بند ١ - يعدل اتفاق المنحة ، على النحو التالى :

(أ) يحذف بند (٢ - ٢) بأكمله ويحل محله : «النتائج . يتفق الطرفان - لتحقيق الهدف الاستراتيجى - على العمل سويًا لتحقيق النتائج التالية :

(أ) إمداد القطاعات الهامة بالعمالة الماهرة الملبية لاحتياجات السوق .

(ب) زيادة القـدرة المؤسسيـة لتـقديم تعليم وتدريب تحت ريادة القطاع الخـاص لتلبية احتياجات السوق .

(جـ) تنمية المهارات القيادية فى المجالات ذات الأهمية من خلال المنح الدراسية الخارجية طويلة الأمد» .

(ب) يعـدل بند ٣ - ١ (أ) بحـذف عبـارة «اثنين وعـشرين مليـون دولار أمـريكى (٢٢,٠٠٠,٠٠٠ دولار)» ويحل محلها عبارة «سبعة وثلاثين مليونًا وسبعمائة وخمسة وثلاثين ألف دولار أمريكى (٣٧,٧٣٥,٠٠٠ دولار)» .

(جـ) يعدل بند ٣ - ١ (ب) بحذف عبارة «خمسة وعشرين مليون دولار أمريكى (٢٥,٠٠٠,٠٠٠ دولار)» ويحل محلها عبارة "واحد وثمانين مليونًا ومائة وواحد وخمسين ألفًا ومائتين وستة وثلاثين دولاراً أمريكيًا (٨١,١٥١,٢٣٦ دولار)» .

(د) يحذف بند ٣ - ٢ (ب) بأكمله ويحل محله «وفقًا للأرصدة المتوافرة لهذا الغرض فإن مساهمة ج.م.ع. لن تقل عن ما يعادل مبلغ تسعمائة وثمانية وتسعين ألف دولار أمريكى (٩٩٨,٠٠٠ دولار) بالجنيه المصرى وفقًا لتوافر الأموال لهذا الغرض ، متضمنة المساهمات النقدية والعينية . تقوم ج.م.ع بتقديم تقارير سنوية على الأقل عن المساهمات النقدية والعينية فى شكل يتفق عليه مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية» .

(هـ) يعدل بند ٤ (أ) بحذف عبارة «٣٠ سبتمبر ٢٠٠٤» ويحل محلها عبارة «٣٠ سبتمبر ٢٠٠٩» .

(و) يعدل بند (٧ - ٢) بحذف عبارة «وزير الدولة للتعاون الدولى و/أو رئيس قطاع التعاون الاقتصادى مع الولايات المتحدة الأمريكية» ويحل محلها عبارة «وزير الدولة للشئون الخارجية و/أو رئيس قطاع التعاون الاقتصادى مع الولايات المتحدة الأمريكية - قطاع التعاون الدولى ، وزارة الخارجية» .

(ز) يحذف ملحق ١ «الوصف التفصيلى» بأكمله ، ويحل محله ملحق ١ ، «الوصف التفصيلى» المرفق .

بند ٢ - لغة التعديل :

حرر هذا التعديل باللغتين العربية والإنجليزية وفى حالة وجود غموض أو تعارض بين النصين يرجح النص الإنجليزى .

بند ٣ - فيما عدا ما تم تعديله أو تغييره بموجب هذا التعديل ، فإن اتفاق المنحة يظل نافذ المفعول وله كامل القوة والأثر طبقًا لجميع أحكامه .

بند ٤ - التصديق :

يتخذ المتلقى كافة الإجراءات القانونية اللازمة للتصديق على هذا التعديل وتخطر الوكالة فى أقرب وقت ممكن بتمام هذا التصديق .

بند ٥ - النفاذ :

يدخل هذا التعديل حيز النفاذ اعتباراً من تاريخ توقيع الطرفين عليه .

وإشهاداً على ما تقدم ، فإن كلاً من حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية كل من خلال ممثليه المفوضين قد وقعوا على هذا التعديل بأسمائهم وتم تسليمه فى اليوم والسنة المحددين أعلاه .

عن حكومة
جمهورية مصر العربية

التوقيع : _____

الاسم : **فايزة ابو النجا**

الوظيفة : وزيرة الدولة للشئون الخارجية

التوقيع : _____

الاسم : **مايسة الجوهرى**

الوظيفة : رئيس قطاع التعاون الاقتصادى مع الولايات المتحدة الأمريكية بالندب / قطاع التعاون الدولى

عن حكومة
الولايات المتحدة الأمريكية

الترقيع : _____

الاسم : **ديفيد ولش**

الوظيفة : السفير الأمريكى بالقاهرة

التوقيع : _____

الاسم : **آن آرنس**

الوظيفة : القائم بأعمال مدير الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية/ مصر

ملحق (١)

الوصف التفصيلى
لاتفاق منحة الهدف الاستراتيجى
تنمية المهارات من أجل المنافسة

اولا - مقدمة :

يصف هذا الملحق الأنشطة التى يجب القيام بها والنتائج المستهدف تحقيقها عن طريق التمويل المخصص فى هذا الاتفاق . لا يشكل هذا الملحق رقم (١) تعديلاً لأية تعريفات أو بنود لهذا الاتفاق . يمكن تعديل هذا الملحق بواسطة الممثلين المفوضين لأطراف الاتفاق وذلك عن طريق خطابات تنفيذية كما جاء فى المادة (أ) بند (أ - ٢) من الشروط النمطية (ملحق ٢) للاتفاق ، دون إجراء تعديل رسمى للاتفاق على ألا تشكل هذه التعديلات تغييراً فى تعريف الهدف الاستراتيجى والنتائج كما هو منصوص عليه فى المادة (٢) من الاتفاق .

ثانيا - خلفية عامة :

(أ) المشكلة :

إن تحسين التدريب المقدم للعمالة والذى يأخذ فى الاعتبار احتياجات أرباب الأعمال يعتبر أمراً أساسيًا لاقتصاد مصر من أجل النمو والمنافسة على المستوى العالمى . يبدو أن الجهود السابقة التى تمت على المستوى القومى لتدريب العمالة لم تأخذ فى الحسبان أن القطاع الخاص فى موقع أفضل لتحديد نوعية المهارات المطلوب تنميتها فى العمالة . إن نقص المهارات يتواجد على مستويات عديدة بالاقتصاد القومى بداية من مستوى العمالة الحرفية إلى مستوى تكنولوجيا المعلومات بالإضافة إلى القصور فى عدد المديرين ذوى الفهم للاقتصاد العالمى . إن الصدمات الحادة التى تعرض لها الاقتصاد المصرى - ممثلة فى عدم الاستقرار بالمنطقة ، تبعات أحداث الهجمات الإرهابية

على الولايات المتحدة فى ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ، وأزمة السيولة التى يعانى منها الاقتصاد المصرى - تحملوا كثيراً من اللوم كأسباب لمشاكل الاقتصاد المصرى . هذه المشاكل يمكن حلها بشكل سريع نسبيًا إذا ما تغيرت الظروف الخارجية ، ولكن مشكلة نقص العمالة الماهرة تعتبر مشكلة أكثر تعقيداً . إن النمو السكانى السريع يعنى أن هناك زيادة مطردة فى عدد الباحثين عن عمل ، ومع ذلك فإن أصحاب الأعمال لا يجدوا دائمًا المهارات المطلوبة . إن التحدى فى إطار الهدف الاستراتيجى "تنمية المهارات من أجل المنافسة" هو توفير العمالة المدربة بالصورة الملائمة ، خاصة فى تلك القطاعات الاقتصادية التى تزيد فيها احتمالات خلق فرص عمل جديدة . إن الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية سوف تساعد فى تحسين نوعية التعليم والتدريب للعمالة فى مصر ، مع تنسيق الجهود مع القطاع الخاص للتحقق من أن التدريب يتوافق مع احتياجات أصحاب الأعمال .

(ب) الهيئات المانحة الأخرى :

مجموعة المانحين الأساسيين والمؤسسات الدولية فى هذا المجال تشمل البنك الدولى ، المملكة المتحدة ، الاتحاد الأوروبى ، ألمانيا ، كندا والسويد .

ثالثا - الهدف الاستراتيجى :

(أ) الهدف الاستراتيجى :

إن الهدف الاستراتيجى "تنمية المهارات من أجل المنافسة" يسعى لتنمية العمالة المصرية الماهرة بحيث تكون أكثر قدرة على المنافسة على مستوى السوق العالمى .

إن التقدم نحو تحقيق هذا الهدف الاستراتيجى سوف يكون المحدد الرئيسى لتخصيص التمويل لهذا البرنامج . ويتم قياس هذا التقدم من خلال المؤشرين التاليين اللذين سيكونا محل متابعة :

● مؤشر أداء الشركات :

هذا المؤشر مستمد من مجموعة من الممارسات الإدارية المثلى والتى تم تحديدها بواسطة المنتدى الاقتصادى العالمى كوسيلة لقياس التنافسية بين الشركات .

● دليل استخدام تكنولوجيا المعلومات :

هذا الدليل مستمد من البيانات التى يستخدمها المنتدى الاقتصادى العالمى لقياس مدى استخدام الشركات لتكنولوجيا المعلومات .

(ب) المستفيدون :

المستفيد النهائى من هذا البرنامج هم المصريون من كل نواحى الحياة ، صغار السن والعاطلين الذين ستتحسن فرصهم فى العمل ، الشركات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة والتى سيتاح لها الحصول على عمالة ذات مهارات أكثر ملاءمة لاحتياجاتهم ، المساهمون وأصحاب الأعمال فى الشركات الكبيرة ، وكذا المستهلكون للسلع والخدمات . إن البلد ككل سوف يستفيد من اقتصاد ذى كفاءة أعلى واستعداد أكبر لمواجهة تحديات المنافسة العالمية . إن توفير التدريب الملائم لاحتياجات السوق والذى يعكس الاحتياجات الحقيقية لأصحاب الأعمال سوف يكون أحد أهم محاور هذا البرنامج . إن تنسيق أنشطة التدريب مع احتياجات السوق سوف يفيد كل المصريين على كل المستويات ، ابتداء من محدودى الدخل ومن تشملهم البطالة المقنعة حتى رجال الأعمال والمديرين التنفيذيين بالشركات .

رابعا - النتائج :

تركز الأنشطة المنصوص عليها فى بند (٥) من هذا الملحق على اثنين من النتائج الثلاث الوسيطة فى ظل هذا الاتفاق : (١) إمداد القطاعات الهامة بالعمالة الماهرة الملبية لاحتياجات السوق ، (٢) زيادة القدرات المؤسسية لتقديم تعليم وتدريب تحت ريادة

القطاع الخاص لتلبية احتياجات السوق . بالنسبة للأنشطة المؤدية لتحقيق النتيجة الوسطى الثالثة وهى تنمية المهارات القيادية فى بعض المجالات ذات الأهمية من خلال المنح الدراسية طويلة الأمد فسوف يتم تصميم هذه الأنشطة فى القريب العاجل .

نتيجة رقم ١ - إمداد القطاعات الهامة بالعمالة الماهرة الملبية لاحتياجات السوق :

المؤشرات :

- نسبة المتدربين فى إدارة الأعمال والذين كانوا عاطلين قبل التدريب وأصبحوا متاحين للعمل ويتم تعيينهم فى عمل ملائم خلال سنة واحدة من انتهاء التدريب .
- نسبة المتدربين فى تكنولوجيا المعلومات والذين كانوا عاطلين قبل التدريب وأصبحوا متاحين للعمل ويتم تعيينهم فى عمل ملائم خلال سنة واحدة من انتهاء التدريب .
- نسبة المتدربين فى إدارة الأعمال الذين كانوا يعملون قبل التدريب ، ويستخدمون المهارات المكتسبة خلال التدريب أو يحصلون على مسئوليات أكبر فى عملهم نتيجة لحصولهم على التدريب خلال سنة واحدة من انتهاء التدريب .
- نسبة المتدربين فى تكنولوجيا المعلومات الذين كانوا يعملون قبل التدريب ، ويستخدمون المهارات المكتسبة خلال التدريب أو يحصلون على مسئوليات أكبر فى عملهم نتيجة لحصولهم على التدريب وذلك خلال سنة واحدة من انتهاء التدريب .

نتيجة رقم ٢ - زيادة القدرات المؤسسية لتقديم تعليم وتدريب تحت ريادة القطاع الخاص لتلبية احتياجات السوق :

المؤشرات :

إن المؤشرات لقياس التحسن فى القدرات المؤسسية أصعب فى التحديد وتستغرق وقتًا أطول للقياس . إن قياس التحسن فى القدرات المؤسسية لهيئات مثل جمعية جيل المستقبل ، والجامعة المصرية للتكنولوجيا ، والمؤسسة المصرية لتطوير التعليم التكنولوجى وكلية إدارة الأعمال سوف يكون عن طريق استخدام مؤشر "إطار التنمية المؤسسية" ومؤشر "قياس الكفاءة التنظيمية" . وهذه المؤشرات سوف تقيس الملامح المؤسسية

مثل الرؤية المستقبلية (الإدارة ، المهمة والهدف ، الاستقلالية ، الريادة ، الوضع القانونى) والموارد الإدارية (أسلوب القيادة ، الإدارة بالمشاركة ، النظم الإدارية ، التخطيط ، مشاركة المجتمع والمتابعة والتقييم) ، الموارد المالية (نقاط الضعف والقدرة على إيفاء الديون) الموارد الخارجية (العلاقات العامة ، القدرة على العمل مع المجتمعات المحلية ، القدرة على العمل مع الجهات الحكومية ، القدرة على العمل مع الجمعيات غير الحكومية) ؛ تطوير البرامج ، وتقديم الخدمات (خبراء فى القطاعات المختلفة ، جمهور المواطنين . تقييم الأداء) ؛ العلاقات الخارجية (العلاقة مع المنتفعين ، التعاون داخل الجمعية ، العلاقات العامة ، الموارد المحلية ، الإعلام) ؛ والاستمرارية (فوائد البرنامج ، الهيكل التنظيمى ، التمويل ، استمرارية قاعدة الموارد) .

بخصوص المؤسسات الخاصة بجودة التعليم المقدم فى الجامعة المصرية للتكنولوجيا ، فسوف يتم قياس مدى الاتصال الشبكى للمؤسسة التعليمية وإلى أى مدى يتم تقديم تعليم تكنولوجى متطور . باستخدام أحد الوسائل المقبولة للتقييم فى صناعة تكنولوجيا المعلومات ، مثل المؤشر المستخدم فى تصنيف "ياهو" للجامعات الأمريكية .

وكمؤشر آخر لقياس مدى تطور وتقدم الجامعة المصرية للتكنولوجيا ، سوف يستخدم نجاحها فى الحصول على معادلة والاعتراف بدرجاتها من قبل هيئات تقييم الشهادات الجامعية الأمريكية والدولية مثلما حدث مع قسم علوم الحاسبات بالجامعة الأمريكية مؤخراً .

النتيجة الثالثة : تنمية المهارات القيادية فى بعض المجالات ذات الأهمية من خلال المنح الدراسية طويلة الأمد .

سيتم وضع مؤشرات لهذه النتيجة فى المستقبل القريب .

خامسا - الأنشطة :

إن اختيار الأنشطة يجب أن يتوفر فيه معايير اختيار أساسية . هذه المعايير تتضمن التوافق مع الهدف الاستراتيجى ، ارتباط واضح مع النتائج المرجوة ، إمكانية قياس النتائج ، وأن تكون التكلفة متناسبة مع الفوائد المتوقعة .

من أجل تحقيق النتائج المحددة فى البند رقم (٤) من هذا الملحق ، فإن الوكالة وجمهورية مصر العربية توافقان على تنفيذ الأنشطة الموضحة أدناه من خلال مقاولين وهيئات غير حكومية أمريكية وغير أمريكية .

إن تنفيذ المساعدات الموضحة أدناه لكل نشاط مرتبط بحجم الإنجاز الذى سيتحقق وسوف يتم تحديده عن طريق تقييم دورى مشترك ، وتوافر الأموال للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لهذا الغرض ، والاتفاق المشترك للأطراف المعنية للاستمرار فى المشروع عند كل إضافة :

(أ) الأنشطة المؤدية إلى تحقيق النتيجة الأولى : إمداد القطاعات الهامة بالعمالة الماهرة الملبية لاحتياجات سوق العمل :

١ - مبادرة تنمية الإدارة والمشاركة من أجل رفع التنافسية المصرية :

الغرض : تدعيم قدرات الشركات المصرية للمنافسة فى الاقتصاد العالمى من خلال تدريب متلائم مع احتياجات السوق . منذ عام ١٩٩٩ حتى عام ٢٠٠١، قامت "مبادرة تنمية الإدارة" بالعمل مع الشركاء المختلفين فى القطاع الخاص لتحديد المعوقات المتعلقة بالموارد البشرية والإدارة والتى تعوق المنافسة عالميًا ، وبعد ذلك تم التعامل مع هذه المعوقات عن طريق برامج التدريب مثل ورش العمل وندوات ودورات قصيرة وتنمية الوعى وتعليم فرق العمل . طبقًا للتقييم الذى تم "لمبادرة تنمية الإدارة" ، فإن برنامج المشاركة من أجل رفع التنافسية المصرية قد تم تصميمه ليدعم أنشطة برنامج مبادرة تنمية الإدارة من خلال عدة أنشطة لتوسيع وتطوير مجموعة الشركاء الرائدة للمبادرة (قادة من شركات مهتمة بتحسين الإدارة وتدريب الموظفين لزيادة القدرة على المنافسة) لتصبح مجموعة استشارية .

٢ - منح دراسية للحصول على الماجستير فى إدارة الأعمال :

الغرض : رفع جودة التدريب الإدارى المتاح فى مصر . تهدف الخطة طويلة الأجل إلى الانتقال من برنامج المنح الدراسية للحصول على الماجستير من الولايات المتحدة الأمريكية إلى تأسيس كلية للإدارة فى مصر ذات مستوى عالٍ تدار بواسطة القطاع الخاص . وسوف يتم التفكير بعد ذلك فى برامج منح دراسية فى الولايات المتحدة الأمريكية بتمويل من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والقطاع الخاص المصرى ، وهى تقدم ثلاثة خيارات دراسية : منحة للحصول على الماجستير من الولايات المتحدة الأمريكية على أن يشارك صاحب العمل فى التكاليف ، منحة تجمع بين الدراسة فى مصر والولايات المتحدة الأمريكية ، التعليم عن بعد للحصول على درجة الماجستير من جامعات أمريكية وهذا لايتطلب السفر خارج البلاد . إن الهدف من هذه الأنواع الثلاثة هو حفز اهتمام المصريين ودعمهم لبرنامج قطاع خاص للحصول على درجة الماجستير فى إدارة الأعمال ذى جودة عالية .

٣ - دورات تدريبية معتمدة فى تكنولوجيا المعلومات :

الغرض : تقديم دورات تدريبية قصيرة الأجل معتمدة فى تكنولوجيا المعلومات للمصريين . قياس نجاح وأثر هذا التدريب سوف يتم عن طريق مؤشرين : زيادة نسبة العاملين من بين خريجى الجامعات الذين حصلوا على هذا التدريب ، ونسبة المتدربين الذين يستخدمون المهارات المكتسبة من التدريب فى عملهم ويمكن قياس هذا عن طريق الزيادة فى مسئولياتهم فى العمل أو تحسن أدائهم أو ترقياتهم أو تحولهم إلى وظائف أخرى بها قدر أكبر من تكنولوجيا المعلومات .

٤ - تطوير البرامج الدراسية لتكنولوجيا المعلومات فى الجامعات الحكومية :

الغرض : يهدف هذا النشاط إلى رفع جودة برامج تكنولوجيا المعلومات للجامعات الحكومية عن طريق تقديم برامج معتمدة فى تكنولوجيا المعلومات لبعض الكليات ، وعن طريق إضافة سنة تكميلية خامسة لخريجى كليات الحاسبات . وسيتم تنفيذ هذا البرنامج مع الجامعة المصرية للتكنولوجيا وبرنامج تكنولوجيا المعلومات .

(ب) الأنشطة المؤدية لتحقيق النتيجة الثانية : (زيادة القدرات المؤسسية لتقديم تعليم وتدريب تحت ريادة القطاع الخاص لتلبية احتياجات السوق) :

١ - الجامعة المصرية للتكنولوجيا وبرنامج تطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات :

الغرض : دعم إنشاء جامعة مصرية للتكنولوجيا لتستجيب إلى احتياجات القوى العاملة فى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فى المدى البعيد . وهذه الجامعة سوف تكون جامعة خاصة لديها استقلالية ومرونة كافيتين لتقديم خدمة تعليمية وتدريبية ذات مستوى عالٍ فى مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، وتكون قادرة على التغير بسرعة لمواجهة الاحتياجات المتزايدة للقوى العاملة فى مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات . وسوف تتمتع هذه الجامعة باستقلالية كافية لإشراك المساهمين فى منظومة تضمن الاستجابة لاحتياجات سوق العمل من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لزيادة ودعم التعليم الإلكترونى فى مصر ، كما يجب أن تكون لدى هذه الجامعة القدرة المالية للاستمرار .

سوف تكون مصروفات هذه الجامعة أكثر ملاءمة من مصروفات الجامعات المماثلة فى مصر . وبالتالى سوف تكون أكثر انفتاحًا لتقديم تعليم ذى جودة عالية وبديل معقول للتعليم المتاح فى الجامعات العامة فى مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، وذلك سوف يرفع بعض الضغوط عن التعليم العام وتقدم نموذج لدعم وتقوية هذا النظام .

من الأنشطة المرتبطة بمجهودات إنشاء جامعة مصر للتكنولوجيا ومدى استجابتها لمتطلبات السوق هو برنامج لتنمية قطاع تكنولوجيا المعلومات . سوف يستمر هذا البرنامج فى التوفيق بين احتياجات السوق والمهارات المتاحة من خلال برامج التدريب . سوف يساعد هذا البرنامج على تقوية روابط ومنظومات المعلومات ، وزيادة تبادل معلومات سوق العمالة وتطوير مجال التدريب من خلال استخدام معايير وشهادات التدريب المعترف بها .

٢ - برنامج شبكة المدرسة الذكية :

الغرض : دعم مبادرة الخطة القومية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لاستحداث وتقوية مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتعليم الحرفى من خلال شبكة المعلومات فى التعليم قبل الجامعى كأداة لتعليم موضوعات ومهارات أخرى . ويركز البرنامج على التعليم من خلال شبكة الاتصالات كوسيلة أساسية لتحقيق هذه الأهداف .

٣ - برنامج جمعية جيل المستقبل :

الغرض : دعم برنامج الجمعية الذى يهدف إلى الإسهام فى التنمية الاقتصادية من خلال برامج لتنمية الموارد البشرية تستجيب لاحتياجات سوق العمل مع التركيز على تنمية مهارات خريجى الجامعات وشباب الموظفين . يتم دعم هذا البرنامج من خلال منحة من الوكالة لدعم البرامج الحالية الناجحة المطورة والممولة من خلال الجمعية لتنميتها وتنفيذ المزيد من البرامج التى تقابل الأهداف المشتركة للجمعية ، والوكالة ، و ج.م.ع. تتضمن هذه البرامج أنشطة تنمية المهارات الإدارية الأساسية ، برنامج المديرين ، البرنامج المصغر لماجستير إدارة الأعمال ، التدريب المهنى وإنشاء قسم دراسات عليا مصرى خاص لإدارة الأعمال .

٤ - تنمية قطاع السياحة :

الغرض : رفع الوعى العام بالأهداف المشتركة لقطاع السياحة وتشجيع التعاون بين الهيئات الرئيسية لهذا القطاع . والهدف طويل المدى لهذا النشاط هو تشجيع أواصر قوية بين المستخدمين والمدربين فى القطاعات التنافسية للتوفيق الدائم والمستمر بين المهارات التى يتم تدريبها والمهارات المطلوبة فى ظل متغيرات السوق .

٥ - برامج من المدرسة إلى العمل :

الغرض : تصميم برامج شاملة لربط المدرسة بسوق العمل فى بعض المدن المصرية وقد تساهم النتائج فى تشكيل التعليم على المستوى القومى . إن أساس تنمية هذا البرنامج هو تكوين شراكات استراتيجية بين القطاع الخاص والقطاع العام . من المتوقع أن تقدم هذه البرامج المصممة من خلال هذه الاستراتيجيات لطلبة المرحلة الثانوية الفنية فرصة لتعلم عادات العمل والمهارات المهنية التى يطلبها رب العمل . وسيعمل هذا النشاط على دعم قيادات الصناعة والإدارة فى مطالبتهم بتغيرات فى التعليم الفنى والثانوى بما فى ذلك تغيرات فى المناهج ومطابقة المهارات المهنية المطلوبة ، وبذلك ترتفع نسبة العاملين فى السوق .

كما سيعمل هذا النشاط على وضع إطار لبرامج من "المدرسة إلى العمل" يقوده القطاع الخاص يكون مؤداه إحداث انتقال فعال من المدرسة إلى العمل وكذا إلى الالتحاق بمستوى أعلى من التعليم والتدريب .

٦ - المشاركة مع معهد التكنولوجيا بالإسكندرية :

الغرض : دعم التعاون والمشاركة بين هيئة تعليمية أمريكية أو أكثر وبين معهد التكنولوجيا بالإسكندرية . يتعاون الشركاء لتصميم وتنفيذ برنامج تدريبى عن التسويق الدولى بالمعهد كجزء من برنامج التعليم المستمر فى مجال الإدارة بالمعهد .

٧ - برنامج المنح :

الغرض : دعم مقترحات القطاع الخاص فيما يخص مشروعات صغيرة وجديدة يمكن أن تكمل الأهداف التنموية للوكالة الأمريكية فى مجال القوى العاملة ، الوكالة تصلها بانتظام مقترحات من هذا النوع ، وتبدأ فى دراسة هذه المقترحات على أساس تنافسى من خلال برنامج المنح الذى سيضع ضوابط استرشادية لكيفية المنح . سوف يستمر هذا البرنامج إذا حقق نتائج ملموسة . ستقوم المنظمة الأمريكية التى تساند هيئة تنمية الموارد البشرية بإدارة برامج التدريب المقترحة من الجمعيات غير الحكومية والممول من برنامج المنح . ستقوم الهيئة المنفذة بإعلان القواعد للمنح الصغيرة من خلال البرنامج السنوى ، وسوف يتم مراجعة الطلبات المقدمة مرتين فى السنة . من شأن هذا أن يوفر مزيد من الشفافية والدقة لهذا البرنامج . وفى نفس الوقت ستقوم الهيئة الأمريكية المنفذة بدعم قدرات هيئة تنمية الموارد البشرية لإدارة برنامج المنح .

سادسا - الأدوار والمسئوليات للأطراف :

يتولى كل طرف محدد ببند (٥) بعاليه مسئولية إدارة تنفيذ الأنشطة الخاصة به . تقوم وزارة الخارجية / قطاع التعاون الدولى بإدارة هذه الاتفاقية مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ، خاصة توقيع وتعديل الاتفاق العام والموافقة على المناقلة بين الأنشطة الممولة فى إطار الميزانية ببند (٥) .

يمكن تنفيذ الأنشطة الممولة من خلال هذه الاتفاقية عن طريق منظمات غير حكومية مصرية أو خليط من الجهات المحلية والدولية وذلك فى إطار منح أو اتفاقات تعاون أو عقود تدعم الهدف الاستراتيجى . تبرم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية مثل هذه المنح واتفاقات التعاون والعقود بعد التشاور مع وزارة الخارجية / قطاع التعاون الدولى .

(أ) الحكومة المصرية :

وزارة الخارجية بجمهورية مصر العربية هى المسئولة عن قطاع التعاون الدولى .

تعد وزارة الخارجية الجهة الرئيسية لتنفيذ أنشطة الهدف الاستراتيجى رقم ١٧، وستقوم بالتنسيق لتسهيل الاتصال مع الوزارات الأخرى مثل وزارة الاتصالات والمعلومات بالنسبة لأنشطة تكنولوجيا المعلومات وزارة التعليم بالنسبة لبرنامج من المدرسة إلى العمل .

تكون وزارة الخارجية - قطاع التعاون الدولى - مسئولة عن توقيع كل تعديلات هذا الاتفاق والخطابات التنفيذية ومستندات المشروع الأخرى . كما ستقوم بالمساعدة فى كل مايتعلق بالضرائب والجمارك وتسهيل استيراد السلع المطلوبة للأنشطة فى ظل هذا الاتفاق .

بالإضافة إلى وزارة الخارجية / قطاع التعاون الدولى تقوم وزارات جمهورية مصر العربية التالية بتسهيل تنفيذ أنشطة هذا الاتفاق :

وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات : دورات تدريبية معتمدة فى تكنولوجيا المعلومات ، الجامعة المصرية للتكنولوجيا / تطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات

شبكة المدارس الذكية .

وزارة التعليم : شبكة المدارس الذكية .

(ب) الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية :

تعد الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية مسئولة عن تنفيذ العقود والمنح اللازمة لتنفيذ الأنشطة المتفق عليها والمطلوبة لتحقيق النتائج المنصوص عليها فى هذا الاتفاق ، أيضًا الإدارة والمتابعة سواء مباشرة أو من خلال مقاوليها للإدارة والمتابعة ، للوصول إلى النتائج المرجوة . كما تقوم الوكالة بإخطار وزارة الخارجية / قطاع التعاون الدولى بتقييم التقدم نحو التنفيذ على فترات يتم الاتفاق عليها بين فريق عمل الهدف الاستراتيجى رقم (١٧) وقطاع التعاون الدولى .

يتولى فريق الهدف الاستراتيجى الخاص بتنمية القوى العاملة بالوكالة مراقبة تنفيذ الأنشطة فى ظل هذا الاتفاق نيابة عن الحكومة الأمريكية . يقوم فريق عمل تنمية القوى العاملة بالوكالة ببناء علاقات عمل مع وزارة الخارجية / قطاع التعاون الدولى ، شركاء من القطاع الخاص وآخرين فى حاجة إليهم لتسهيل تنفيذ أنشطة المشروع .

(جـ) شركاء آخرون :

من المتوقع أن يشارك فى تنفيذ الأنشطة فى ظل هذا الاتفاق القطاع الخاص ومنظمات غير حكومية أمريكية ومصرية ، ومن المتوقع أن يكون لهؤلاء مساهمة كبيرة نحو تنفيذ أهداف هذا الاتفاق . الشركاء المتوقعون :

البرنامج	الشريك
مبادرة تنمية الإدارة والمشاركة من أجل رفع التنافسية المصرية	القطاع الخاص
منح دراسية للحصول على الماجستير فى إدارة الأعمال	القطاع الخاص ، جمعية جيل المستقبل
دورات تدريبية معتمدة فى تكنولوجيا المعلومات	القطاع الخاص ، جمعية تنمية التعليم التكنولوجى (حينما يتم إنشاؤها)
تطوير البرامج الدراسية لتكنولوجيا المعلومات فى الجامعات الحكومية	الجمعية المصرية للتكنولوجية ، جمعية تنمية التعليم التكنولوجى (حينما يتم إنشاؤها)
الجامعة المصرية للتكنولوجيا / تطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات	جمعية تنمية التعليم التكنولوجى (حينما يتم إنشاؤها)
شبكة المدرسة الذكية	جمعية تنمية التعليم التكنولوجى ، والمدارس غير الحكومية
برنامج جمعية جيل المستقبل	جمعية جيل المستقبل
تنمية قطاع السياحة	الاتحاد المصرى للسياحة
من المدرسة إلى العمل	جمعية رجال الأعمال بالإسكندرية والقاهرة
المشاركة مع معهد التكنولوجيا بالإسكندرية	معهد التكنولوجيا بالإسكندرية
برنامج المنح	القطاع الخاص

سابعا - المتابعة والتقييم :

تستخدم المؤشرات المنصوص عليها فى بند (٤) بعاليه لمتابعة وتقييم التقدم نحو تحقيق أهداف هذا الاتفاق . كما تستخدم هذه المؤشرات على اتخاذ قرارات تحديد الموارد المالية ولمتابعة الأداء . يتم وضع مؤشرات للنتيجة الثانية والثالثة فى أوائل عام ٢٠٠٣ ، يتم مراجعة خطة تقييم الأداء فى أوائل عام ٢٠٠٣ ، كما ستقوم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ووزارة الخارجية / قطاع التعاون الدولى - بالتعاون مع الشركاء - باستخدام بيانات الأداء كأساس للتوصية بتعديلات فى الأهداف والمؤشرات والأنشطة .

ستكون معايير الأداء مبنية على مصادر عديدة بما فيها الحكومة المصرية - الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية - دراسات من هيئات مانحة أخرى وتقارير أنشطة الشركاء . تقوم الوكالة الأمريكية - عن طريق المقاولين والممنوحين - وخاصة مقاول المتابعة والتقييم - بمتابعة النتائج وتقييم جميع عناصر الأنشطة الموضحة أعلاه . من المتوقع أن تؤدى المعلومات والمعرفة المكتسبة من خلال التنفيذ إلى تطورات فى تنفيذ المشروع وتحديد أنشطة جديدة محتملة . تتوقع الوكالة الأمريكية أن تلعب التقارير السنوية للمتابعة دوراً أساسيًا فى تعديل وتغيير مسار البرنامج .

ثامنا - الخطة المالية :

مرفق الخطة المالية التقديرية لهذا الاتفاق .

ويمكن لممثلى الأطراف أن يعدلوا فى الخطة المالية بدون تعديل رسمى لهذا الاتفاق طالما لن تؤدى هذه التعديلات إلى زيادة فى مساهمة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية عما هو منصوص عليه فى البند (٣ - ١) من هذا الاتفاق .

مرفق (١ - ١)

الهدف الاستراتيجى (١٧)
تنمية المهارات من أجل المنافسة (٢٦٣-٢٨١)
الخطة المالية التوضيحية (بالدولار)
مساهمة الوكالة

النشاط	التعاقدات السابقة المعدلة	تعاقدات العام المالى ٢٠٠٢	التعاقدات حتى تاريخه	التعاقدات المستقبلية	إجمالى التعاقدات
النتيجة الوسطى ١٧ - ١ إمداد القطاعات الهامة بالعمالة الماهرة الملبية لاحتياجات السوق					
التدريب الإدارى : مشروع مبادرة التنمية والمشاركة من أجل رفع التنافسية المصرية ، منح دراسية للحصول على ماجستير إدارة الأعمال/ تكنولوجيا المعلومات ، دورات تدريبية معتمدة فى تكنولوجيا المعلومات ، تطوير البرامج الدراسية لتكنولوجيا المعلومات فى الجامعات الحكومية	٤,٠٠٠,٠٠٠	٧,٨٥٧,٠٠٠	١١,٨٥٧,٠٠٠	٩,٢٤٦,٠٣٧	٢١,١٠٣,٠٣٧
النتيجة الوسطى ١٧ - ٢ زيادة القدرة المؤسسية لتقديم تعليم وتدريب تحت ريادة القطاع الخاص لتلبية احتياجات السوق					
الجامعة المصرية للتكنولوجيا ، تنمية قطاع تكنولوجيا المعلومات ، إدخال تكنولوجيا المعلومات بالمدارس ، منحة جمعية جيل المستقبل ، برامج من المدرسة إلى العمل ، تنمية قطاع السياحة ، معهد التكنولوجيا بالإسكندرية	١٥,٩٥٠,٠٠٠	٤,٩٠٠,٠٠٠	٢٠,٨٥٠,٠٠٠	٣٢,٥٣٥,٩٦٥	٥٣,٣٨٥,٩٦٥
عناصر عامة*					
الإدارة والمراقبة ، لجنة تنمية الموارد البشرية والمراجعة والتقييم	٢,٠٥٠,٠٠٠	٢,٩٧٨,٠٠٠	٥,٠٢٨,٠٠٠	١,٦٣٤,٢٣٤	٦,٦٦٢,٢٣٤
الإجمالى	٢٢,٠٠٠,٠٠٠	١٥,٧٣٥,٠٠٠	٣٧,٧٣٥,٠٠٠	٤٣,٤١٦,٢٣٦	٨١,١٥١,٢٣٦

مرفق (١ - ٢)

تنمية المهارات من اجل المنافسة
(٢٦٣-٢٨١)
الخطة المالية التوضيحية (بالجنيه المصرى)[1]
مساهمة جمهورية مصر العربية

	المساهمة النقدية	المساهمة العينية	الإجمالى
١ - الأرض المخصصة لجامعة مصر للتكنولوجيا		٤,٢٠٠,٠٠٠	٤,٢٠٠,٠٠٠
٢ - مصروفات التأمين الاجتماعى للعاملين المحليين للمقاول (من حساب الـ FT800)	٤١٠,٦١٢		٤١٠,٦١٢
إجمالى مساهمة جمهورية مصر العربية	٤١٠,٦١٢	٤,٢٠٠,٠٠٠	٤,٦١٠,٦١٢

١ - ما يعادل مبلغ ٩٩٨,٠ مليون دولار أمريكى بسعر صرف ٤,٦٢ جنيه للدولار .

قرار وزير الخارجية

رقم ٣٢ لسنة ٢٠٠٣

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ١١١ الصادر بتاريخ ٢٠٠٣/٤/١٢ بشأن الموافقة على التعديل الثانى لاتفاق منحة الهدف الاستراتيجى لتنمية المهارات من أجل المنافسة ، الموقع فى القاهرة بتاريخ ٢٠٠٢/٩/٣٠ بين حكومتى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية الممثلة من خلال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ؛

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٠٠٣/٤/١٢ ؛

قـــــرر :

(مادة وحيدة)

ينشر فى الجريدة الرسمية التعديل الثانى لاتفاق منحة الهدف الاستراتيجى لتنمية المهارات من أجل المنافسة ، الموقع فى القاهرة بتاريخ ٢٠٠٢/٩/٣٠ بين حكومتى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية الممثلة من خلال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية .

ويعمل به اعتباراً من ٢٠٠٢/٩/٣٠

صدر بتاريخ ٢٠٠٣/٥/٥

وزير الخارجية

احمد ماهر السيد